

Distr.
GENERAL

DP/FPA/2000/2
23 November 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان



الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠
٢٤-٢٨ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون
الثاني/يناير ٢٠٠٠، نيويورك
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت
صندوق الأمم المتحدة للسكان

صندوق الأمم المتحدة للسكان

تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي المسددة لصندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير المديرية التنفيذية

١ - أعد هذا التقرير استجابة للمقرر ٢٢/٩٨، والذي قبل فيه المجلس التنفيذي، كتدبير مؤقت، الزيادة المقترحة في تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي من نسبة ٥ في المائة إلى نسبة ٧,٥ في المائة، شريطة أن تضع المديرية التنفيذية دراسة لتحديد مستوى النفقات اللازمة للدعم الإداري والتنفيذي ورفع تقرير بعد ذلك إلى المجلس في السنة التالية من أجل اتخاذ قرار نهائي بشأن معدل تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي. وفي المناقشات المؤدية إلى ذلك القرار، أعرب عدد من الوفود عن تأييدهم للزيادة المقترحة، في حين أوضح هؤلاء في الوقت نفسه أن الحاجة تدعو إلى مزيد من التحليل لتبرير هذه الزيادة^(١). وذكرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تعليقها على الاستعراض الذي أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان لترتيبات الصناديق الاستثمارية الثنائية والمتعددة الأطراف (على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/1998/11)، أنها ليس لديها اعتراضات على الزيادة المقترحة في تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي المسددة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، من ٥ في المائة إلى ٧,٥ في المائة (DP/FPA/1999/14). بيد أنها أوصت بأنه ينبغي وضع المسألة قيد الاستعراض وبأن يعاد عرضها على اللجنة عندما تصبح المعلومات المستكملة الخاصة بقياس التكاليف متاحة.

(١) DP/1999/1، تقرير الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة

الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢ - وبغية إظهار صورة واضحة لتكاليف الدعم الإداري والتنفيذي في إطار التنفيذ الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان، فإن هذا التقرير سوف يقوم بما يلي: أن يستعرض بإيجاز تطور الترتيبات الخاصة بتكاليف الدعم في صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأن يتطرق إلى تجارب المنظمات الشريكة في منظومة الأمم المتحدة؛ وأن يحدد المهام الرئيسية التي تشمل تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي في مقر الصندوق وفي الميدان على السواء؛ وأن يقدم تحليلاً لحجم العمل للموظفين بحيث يتضمن تحديداً لمقدار تكلفة التنفيذ الذي يضطلع به صندوق السكان. ومع مراعاة التجارب القطرية المحددة والتي جرت في المقر، فإن التحليل المرافق سوف يعرض ما يؤيد أن المستوى الحالي لسداد تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي بنسبة ٧,٥ في المائة إلى الصندوق من أجل تنفيذ أنشطة الصناديق الاستثمارية للتمويل المشترك^(٢) إنما يستعيد معدلاً معقولاً من تكاليف التنفيذ، ونتيجة لذلك، فإنه يحد من الأثر السلبي على الموارد الأساسية للصندوق.

أولاً - معلومات أساسية

٣ - يعالج هذا التقرير مسألة المستوى الكافي لاسترداد التكاليف من أجل "الدعم التنفيذي الأساسي" أو خدمات الدعم الإداري والتنفيذي التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ مشاريع الصناديق الاستثمارية للتمويل المشترك. ولا يعالج هذا التقرير استرداد التكاليف المرتبطة بالدعم الإداري الشامل لإدارة الصناديق الاستثمارية، وهو الموضوع الذي عالجه الوثيقة DP/FPA/1998/11، والمقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨. وعرضت الوثيقة DP/FPA/1998/11 تمييزاً واضحاً بين التكاليف المرتبطة بالدعم الإداري والتنفيذي مقابل تلك التكاليف المرتبطة بخدمات الدعم والإدارة. واقترح التقرير أيضاً نسبة مستقلة متعلقة باسترداد تكاليف خدمات الدعم والإدارة (٥ في المائة) التي كان يؤيدها المجلس التنفيذي في القرار ٢٢/٩٨. وفي حين يتم تطبيق نسبة استرداد خدمات الدعم والإدارة على جميع الصناديق الاستثمارية للتمويل المشترك، فإن صندوق الأمم المتحدة للسكان يسترد تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي فقط عندما يقوم بمهمة الوكالة المنفذة لمشاريع الصناديق الاستثمارية للتمويل المشترك.

٤ - ويمكن تعريف التكاليف الإدارية والتنفيذية التي يتعين سدادها عن طريق الدعم الإداري والتنفيذي بأنها الخدمات الضرورية والملازمة التي تقدمها الوكالة المنفذة، وهي التي بطبيعتها لا يمكن تحديدها بصراحة ويمكن تقييدها على أنها تكاليف مباشرة على حساب المشروع. وهذه التكاليف تشمل العناصر المتغيرة والثابتة، بمعنى أن مستوى التكاليف المختلفة المرتبطة بتنفيذ المشروع قد تختلف وقد لا تختلف مع حجم نشاط الصندوق الاستثماري. ويجدر بالذكر أن إدراج بعض التكاليف الثابتة في منهجية استرداد

(٢) استحدث صندوق الأمم المتحدة للسكان مصطلح "التمويل المشترك" الذي يحل محل المصطلح القديم "الترتيبات الثنائية - والمتعددة الأطراف" ويشمل أيضاً استراتيجيات تعبئة الموارد الخاصة بتقاسم التكاليف. وفي سياق هذا التقرير، فإن مصطلح "الصناديق الاستثمارية للتمويل المشترك" تشير إلى ما كان يسمى من قبل موارد ثنائية ومتعددة الأطراف.

التكاليف بالنسبة للموارد غير الأساسية يترتب عليه آثار في الهيكل المالي للمنظمة. وهذه التكاليف في حد ذاتها والمتصلة بالتنظيم والإدارة الشاملين من جانب المنظمة تستبعد من النظر في تعريف الدعم الإداري والتنفيذي.

٥ - وطوال السنوات العديدة الماضية، كان بعض أعضاء المجلس التنفيذي يعربون عن قلقهم لأن الموارد العادية تبدو وهي تقدم الدعم لأنشطة التمويل المشترك. وعلاوة على ذلك، فإن الهيئات الإدارية لكثير من مؤسسات الأمم المتحدة قد أبرزت أهمية استرداد التكاليف، وخصوصاً بالنسبة للأنشطة غير الأساسية. ولهذا فإن صندوق الأمم المتحدة للسكان انتهاز الفرصة لاستعراض الدراسات الموثقة لعدد من الوكالات الأخرى، من بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأغذية والزراعة، في محاولة للاستفادة من جهودها وللتوفيق قدر المستطاع مع المنهجية التي يعتمز صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يستخدمها.

٦ - وقد أرسى تقرير الصندوق بشأن الترتيبات الجديدة المقترحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بتكاليف دعم الوكالات (DP/1991/35) الإطار اللازم لتسديد التكاليف إلى الوكالات مقابل الخدمات في المقر وعلى المستوى الإقليمي التي تعتبر ضرورية لتنفيذ الأنشطة القطرية التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان. وهذه الخدمات تشمل ما يشير إليه الصندوق الآن بأنه تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي. وقد ذكر التقرير أن الصندوق سوف يقوم، بروح من المشاركة، بسداد ما يصل إلى ٥٠ في المائة من هذه التكاليف إلى الوكالات استناداً إلى الدراسة الخاصة بقياس التكاليف التي كان برنامج الأمم المتحدة عندئذ يضطلع بها بالاشتراك مع عدد من وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها^(٣). ونتيجة لذلك، فإن مجلس الإدارة أذن في مقرره ٢٧/٩١، للمدير التنفيذي بسداد مبالغ إلى الوكالات المنفذة بنسبة ٧,٥ في المائة.

٧ - وقد أقر المجلس التنفيذي، في مقرريه ٢٣/٩٥ و ٣١/٩٦ الترتيبات البرنامجية الجديدة المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أكد هذان المقرران استمرار مناسبة وأهمية المبادئ "الثلاثية" التي تكمن في الترتيبات الخاصة بتكاليف الدعم^(٤). ويستند سداد التكاليف الإدارية في منظومة الأمم المتحدة وفي جميع أرجائها إلى أساس منطقي مفاده أن كل وكالة تستفيد بشكل ما من تعاون التمويل البرنامجي والتنفيذ بدرجة أن الترتيبات الخاصة بتكاليف الدعم تمثل تقاسماً في إجمالي تكاليف خدمات الدعم الإداري والتنفيذي.

(٣) انظر الفقرات ٥٨ إلى ٦٠ من الوثيقة DP/1991/35، التي عرضت على مجلس الإدارة في دورته الثامنة والثلاثين (٣ - ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩١).

(٤) يشير مبدأ تقاسم المسؤولية الثلاثية إلى الشراكة بين الحكومة والوكالة المنفذة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإسهام في تكاليف الأنشطة التنفيذية للتعاون التقني في تدعيم الأهداف الإنمائية التي يضطلع بها البلد.

٨ - وقد دعم عديد من الدراسات على نطاق المنظومة والدراسات المعنية بالوكالات طوال السنوات الماضية هذا الأساس المنطقي ومفاده أن تكاليف الدعم المسددة للوكالات المنفذة لا تغطي تماما جميع تكاليف تنفيذ المشروع. ومن بين المنظمات المستعرضة، فإن منظمة الأغذية والزراعة تستخدم المنهج التفصيلي المكثف للغاية. ففي كل سنة تقوم منظمة الأغذية والزراعة بإعداد "دراسة استقصائية لقياس الأعمال" مما يسفر عن نظام لقياس التكاليف، والهدف الرئيسي منها هو أن تعكس "المحاسبة عن كامل التكلفة التي توزع فيها جميع النفقات العامة غير المباشرة على الأنشطة الانتاجية للمنظمة" (موجز للغرض والمنهجية من الدراسة الاستقصائية لقياس الأعمال ونظام قياس التكاليف، منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٧). بيد أن المنظمة تعتمد على الدراسات المكتبية والبعثات الميدانية كل عدة سنوات لاستعراض ترتيباتها الحالية الخاصة بتكاليف الدعم ولتأكيداها و/أو استكمالها بما يستجد.

٩ - ومن المهم ملاحظة بعض التقييدات التي تفرضها الفروق في التركيب والإجراءات. وتدمج عدة منظمات استخدام الفوائد التي يتم الحصول عليها من "الأموال التكميلية" كجزء من برنامج استرداد التكاليف. غير أن مرونة صندوق الأمم المتحدة للسكان في هذا المجال تقيده الى حد ما الأنظمة والقواعد المالية. وبالإضافة الى ذلك، يدرج عدد قليل من المنظمات دعم البرامج وخدماتها الإدارية والتنظيمية في معدلاتها القياسية لاسترداد التكاليف. وكما لوحظ أعلاه، لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان معدل منفصل للدعم الفني (الدعم الإداري والتنفيذي) وللخدمات الإدارية وللخدمات الدعم.

١٠ - ومن أجل استعراض مختلف المعدلات المستخدمة في المنظمات، اتصل صندوق الأمم المتحدة للسكان بعدد من وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة^(٥) التي تقوم بتمويل المشاريع وتنفيذها، وطلب إبلاغه بالسياسة التي تتبعها بشأن استرداد تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي. ووضعت معظم وكالات الأمم المتحدة التي تنفذ المشاريع معدلا موحدًا لاسترداد التكاليف قدره ١٢ في المائة، وتستند هذه النسبة إلى دراسات قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقياس التكاليف. غير أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رغبة منه في جعل ترتيبات تكاليف الدعم موحدة بدرجة أكبر وفي تسهيل إدارة المشاريع، استعاض عن معدلات المجموعات المنطبقة على مكونات مختلف المشاريع ومعدل ١٢ في المائة الذي تستعمله الوكالات الصغيرة بمعدل موحد نسبته ١٠ في المائة. ونظرا للطبيعة المتخصصة لأنشطة منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي وهيكليهما التنظيمي، حسبت هاتان المنظمتان المعدلات بالاستناد الى معايير وافتراضات مختلفة^(٦).

(٥) الوكالات التي تم الاتصال بها تضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الطيران المدني الدولي.

(٦) تصنيف منظمة الأمم المتحدة للطفولة ٥ في المائة على الموارد التكميلية وتحتفظ بأي فائدة تم الحصول عليها من الأرصدة المودعة. وسوف يستعاض برنامج الأغذية العالمي عن نظامه الحالي المتعدد المعدلات بمعدل قياسي بالنسبة لجميع أنواع أنشطة المشاريع ابتداء من عام ٢٠٠٠.

١١ - وعلى الرغم من أن معظم الوكالات وضعت معدلا موحدا لمعظم الأنشطة التي تقوم بها في تنفيذ المشاريع، أتاح كثير منها مرونة في التفاوض على المعدل في الظروف المختلفة. ويهدف صندوق الأمم المتحدة للسكان الى تطوير ومواصلة استعمال نهج بسيط وشفاف لتحديد وحساب كمية الأنشطة والخدمات التي تؤدي الى تكبد تكاليف الدعم. وعلى الرغم من أن مستويات الدعم التي يقدمها الصندوق بوصفه الوكالة المنفذة يمكن أن تختلف باختلاف حجم وتعقيد المشاريع، وحجم وقدرة المكتب القطري، فضّل الصندوق الإبقاء على نسبة موحدة للدعم الإداري والتنفيذي تطبق على جميع المشاريع التي تمولها الصناديق الاستثنائية وينفذها الصندوق لتسهيل إدارة المشاريع في كل من المكاتب القطرية والشعب في المقر. وبالإضافة الى ذلك، سيستعرض الصندوق بصفة منهجية معدلات استرداد التكاليف بصفة دورية للتأكد من أنها تظل تغطي بصورة كافية التكاليف غير المباشرة المرتبطة بتنفيذ الصندوق للمشاريع على النحو الذي وافق عليه المجلس التنفيذي.

ثانيا - تعريف وتقدير التكاليف النسبية

١٢ - ليس لصندوق الأمم المتحدة للسكان هيكل دعم منفصل لكي يدير الصناديق الاستثنائية الممولة تمويلا مشتركا. وعليه، عندما يختار الصندوق أن يكون الوكالة المنفذة لمشاريع الصناديق الاستثنائية الممولة تمويلا مشتركا، يجب على المكتب القطري وكثير من الشعب في المقر استيعاب العمل الإضافي دعما للمشروع. وعلى الرغم من أن التكاليف المباشرة متضمنة في ميزانية المشروع (مثلا موظفي المشروع، والمعدات، واللوازم، والسفر وما شابه ذلك) هناك تكاليف دعم غير مباشرة مرتبطة بتولي المهام الإدارية المتعلقة بتنفيذ المشاريع. وتسترد هذه التكاليف الى حد ما على أساس معدلات الدعم الإداري والتنفيذي. وبصفة عامة، على الرغم من أن المكاتب القطرية أو الشعب في المقر المسؤولة عن تنفيذ المشروع هي التي تتأثر تأثيرا كبيرا بزيادة حجم العمل، هناك أيضا عمل إضافي في مجال الدعم الإداري والتنظيمي والبرنامجي في المقر.

١٣ - ووضع صندوق الأمم المتحدة للسكان دراسة استقصائية للمساعدة على تحديد المهام الرئيسية المرتبطة بتنفيذ المشاريع. ويتم توزيع هذه الدراسة الاستقصائية على الشعب الجغرافية والتقنية في المقر، فضلا عن تلك المكاتب القطرية التي تحملت أكبر نسبة من التنفيذ الذي يقوم به الصندوق ضمن عملية التمويل المشترك خلال السنوات القليلة الماضية. وبالإضافة الى تحديد الأنشطة المرتبطة بتنفيذ المشاريع، من المطلوب من المشاركين في الدراسة الاستقصائية تقديم تقديراتهم العامة لمستويات حجم العمل الذي يقوم به مختلف الموظفين المشاركين في تنفيذ المشروع. وكانت نسبة الرد على الدراسة الاستقصائية مائة في المائة تقريبا، وتلقى الصندوق معلومات قيّمة لتقدير احتياجات تنفيذ المشاريع.

١٤ - وقد تم تعريف الدعم الإداري والتنفيذي في الدراسة الاستقصائية بوصفه الخدمات المقدمة في المقر وفي الميدان وهي خدمات ضرورية لتنفيذ أنشطة المشاريع تنفيذا فعالا. وعملا بهذا التعريف، يمكن أن تتضمن الأنشطة الإدارية: تعيين وتنسيب الموظفين؛ وشراء المعدات، وخدمة الزمالات؛ والميزانية والإدارة المالية؛ وإدارة المراجعة الخارجية والداخلية للحسابات. ويمكن أن تتضمن الأنشطة التنفيذية: إسداء المشورة

للموظفين والإشراف عليهم؛ ورصد خطط العمل والميزانيات؛ وتقديم التقارير الدورية؛ وصياغة وتقييم الأنشطة التدريبية؛ والمفاوضة على العقود من الباطن ورفضها. ويقدم الجدول ١ مجموعة من الردود التي تم الحصول عليها والتي ترد في الدراسة الاستقصائية. ووجد صندوق الأمم المتحدة للسكان أنه في ضوء الكثير من الدراسات التي قامت بها مختلف المنظمات، هناك توافق عام للآراء حول تكوين الأنشطة التي يتألف منها الدعم الإداري والتنفيذي. وأكد المجهوبون على الدراسة الاستقصائية أن حجم العمل بالنسبة لبعض المهام يتفاوت خلال دورة تنفيذ المشروع، وأن بعض المشاريع أو مكونات المشاريع يمكن أن تكون إدارتها "أعلى" من إدارة مشاريع أخرى. غير أن صندوق الأمم المتحدة للسكان شأنه في ذلك شأن كثير من المنظمات الشريكة معه، يسلم بأنه سوف يتم التعويض عن التكاليف الإضافية بمكونات أو مشاريع تتطلب مدخلات أقل أو تتطلب جهداً أقل، وهكذا فإنه اختار وضع معدل استرداد للتكاليف يمكن أن ينطبق في جميع الحالات التي يقوم فيها الصندوق بتنفيذ المشاريع.

الجدول ١

تحليل حجم العمل المضطلع به في مجال خدمات الدعم الإداري والتنفيذي
على النحو الذي عرضه صندوق الأمم المتحدة للسكان بوصفه وكالة تنفيذية

المقر	المكتب القطري	النشاط/المهام الرئيسية
م م ت	م إ	١ - إدارة موظفي المشاريع
م ب	ن م/م م	• تحديد الصلاحيات
	م ب و	• تحديد المرشحين واختيارهم
		• الإرشاد والإشراف
		• إدارة صرف المرتبات والاستحقاقات
م ش	م ب و ن م/م م	٢ - شراء المعدات واللوازم
ل ا ع	م إ	• المواصفات
		• أمر الشراء
		• صيانة المعدات
		• تقديم التقارير
		• التلخيص النهائي
م ب	م ب و ن م/م م	٣ - إدارة العقود من الباطن
	م إ	• تحديد الصلاحيات
		• تحديد المرشحين واختيارهم

المقر	المكتب القطري	النشاط/المهام الرئيسية
		• العقود/رسالة الموافقة
		• الرصد
م ب	ن م/م م	٤ - إدارة التدريب
م م ت	م ب و	• التصميم
	ف م	• السوقيات
		• الاستعراض/التقييم
م ب	م/ن م/م م	٥ - الرصد
	م ب و	• الاتصالات وتقديم التقارير
م ب ف م	م/ن م/م م	٦ - إدارة الشؤون المالية للمشاريع
	م ب و	• إدارة الأموال (الاعتمادات والمبالغ المنصرفة)
	م إ	• تكنولوجيا المعلومات
		• تقديم التقارير المالية
م ت	م/ن م/م م	٧ - الاستعراض والتقييم والإبلاغ الموضوعي
م ب		• الاتصالات

التفسيرالمكتب القطري

م: ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان	م ب:	موظف البرامج
ن م: نائب الممثل	م ش:	موظف مسؤول عن المشتريات
م م: الممثل المساعد	م ت:	موظف مسؤول عن التقييم
م ب و: موظف البرامج الوطنية	ل ا ع:	لجنة استعراض العقود
م إ: مساعد إداري و/أو مالي	ف م:	الفرع المالي
	م م ت:	مكتب شؤون الموظفين والتدريب

١٥ - وعندما يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتحديد الأنشطة والتكاليف المرتبطة بالدعم التنفيذي والظني الذي يقدمه الصندوق للأنشطة الممولة تمويلًا مشتركًا، يتم القيام بتحليل لحجم العمل بالاستناد إلى المعلومات الواردة من نفس المكاتب الميدانية المستخدمة في عملية الدراسة الاستقصائية (انظر الفقرة ١٣)، فضلًا عن شعب المقر المشتركة في تنفيذ المشاريع. ويطلب من المشاركين تحديد الفترة الزمنية النسبية التي يمضيها كل موظف في الأنشطة الأساسية مقارنة بالأنشطة الممولة تمويلًا مشتركًا. وأعيد تحليل حجم العمل من حيث كمياته عن طريق تطبيق التكاليف القياسية العالمية على كل موظف وحساب التكلفة المرجحة للأنشطة الممولة تمويلًا مشتركًا. وأكدت الدراسة المفهوم المشترك ومفاده أن التكاليف الفعلية لتنفيذ المشاريع تتجاوز تجاوزًا كبيرًا المعدل الحالي لسداد التكاليف وقدره ٧,٥ في المائة، إذا تجاوزنا عن ذكر المعدل السابق ونسبته ٥ في المائة.

١٦ - وتبيّن الدراسة الاستقصائية وتحليل حجم العمل، اللذان يستندان إلى المشاريع القطرية لا المشاريع الإقليمية، أن تكلفة تنفيذ المشاريع التي يتكدها الصندوق هي حوالي ١٥ إلى ١٨ في المائة، ويعتمد ذلك على تعقيد المشروع وطبيعته الفنية، فضلًا عن حجم المكتب القطري. وإن التكاليف المشمولة في الحساب مقصورة على تكاليف الموظفين في المكتب القطري والشعبة الجغرافية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن خبرة الصندوق في مجال المشاريع الإقليمية الكبيرة التي حددت كلاً من تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي المباشرة وغير المباشرة تؤكد معدلات المشاريع القطرية التي تتراوح بين ١٥ في المائة و ١٨ في المائة. وأثناء المناقشات التي جرت في الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وافقت الوفود على أنه ينبغي استرداد التكاليف الكاملة للدعم الإداري والتنفيذي (DP/1999/1). ولكن للأسباب المذكورة في الفقرتين ٤ و ٧ أعلاه، وفي إطار المنهجية التي تفضلها المنظمات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة، لم تتضمن دراسة حجم العمل تحديداً للتكاليف "الثابتة" غير المباشرة، مثل المكاتب، والمرافق العامة، وتكنولوجيا المعلومات، والمعدات، والإدارة التنظيمية.

١٧ - وتحاول الدراسة الاستقصائية ودراسة حجم العمل اللتان قام بهما الصندوق استجابة لمقرر المجلس التنفيذي ٢٢/٩٨ الوصول إلى تقدير للتكاليف غير المباشرة الرئيسية لتنفيذ المشاريع. غير أنه لأسباب كثيرة مذكورة أعلاه، لا ينتظر من معدل تكاليف الدعم أن يتمكن من أن يسترد في كل الحالات جميع التكاليف المرتبطة بإدارة وعمليات المشاريع استردادًا كاملاً. وعليه، يسلم الصندوق بأنه يستوعب في ميزانية الدعم لفترة السنتين تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي "غير المستردة" أو ما تبقى منها والتي تكدها الصندوق بوصفه وكالة تنفيذية. وفي ضوء ذلك، يواصل الصندوق اختيار ما يراه مناسباً عندما يقرر تنفيذ مشاريع الصناديق الاستثمارية الممولة تمويلًا مشتركًا، ليضمن أن للصندوق ميزة نسبية في الخواص الفنية أو التنفيذية للمشروع الذي ينفذه. وبهذه الطريقة، يضع الصندوق حداً لأثر حجم العمل على موظفي المكتب القطري والمقر، فضلًا عن التخفيف من الآثار المالية على الموارد الأساسية، ويستفيد في الوقت نفسه من البرامج العادية وهي الفوائد التي سيستمدّها من دعم وتنفيذ هذه المشاريع الممولة تمويلًا مشتركًا.

١٨ - وينبغي التأكيد على أن الموارد الأساسية تظل الأساس الذي يستند إليه التمويل الذي يقوم به الصندوق. غير أن التمويل المشترك يسمح باجتذاب موارد إضافية دعماً لولاية وأنشطة الصندوق. وأعرب بعض الوفود عن القلق من أن الزيادة في الدعم الإداري والتنفيذي ستقلل من توفر الموارد المستخدمة في التمويل المشترك. ويسلم الصندوق بضرورة إيجاد توازن بين استرداد التكاليف والقدرة على المنافسة لاجتذاب الموارد الإضافية للقيام ببرامج ذات نوعية. وعليه، سيرصد الصندوق بعناية الحالة، في كل من المقر والميدان، لتحديد آثار زيادة الدعم الإداري والتنفيذي بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وعند استعراض الخبرة المحدودة المكتسبة حتى الآن في عام ١٩٩٩ فإن ذلك يبين أن الصندوق تفاوض بصورة ناجحة ووقع على ٢٢ اتفاقاً قيمتها ٨,٥ مليون دولار وهناك ١٠ اتفاقات أخرى قيد الدراسة.

ثالثاً - النتائج

١٩ - سعى هذا التقرير إلى الاستجابة إلى مقرر المجلس التنفيذي ٢/٩٨ من خلال:

(أ) إجراء استعراض موجز لتاريخ تطور سداد تكاليف الدعم؛

(ب) إجراء استعراض لسياسات ومنهجيات المنظمات الشريكة؛

(ج) إجراء وصف مفصل للأنشطة التي تتضمن الخدمات الإدارية وخدمات الدعم؛

(د) وضع ملخص لنتائج الدراسات الاستقصائية وتحليل حجم العمل فيما يتعلق بتحديد التكاليف غير المباشرة المرتبطة بتنفيذ الصندوق لمشاريع الصناديق الاستثمارية الممولة تمويلًا مشتركًا.

٢٠ - وكان من الضروري أن يركز هذا التقرير تركيزاً كبيراً على موضوع مستوى سداد الصندوق لتكاليف الدعم الإداري والتنفيذي بوصفه وكالة منفذة. وينبغي أن يلاحظ أنه في مجالات أخرى بخلاف المشتريات، يمثل تنفيذ الصندوق جزءاً صغيراً نسبياً من تنفيذ المشاريع الممولة تمويلًا مشتركاً. ومن ثم فإن الدعم المالي المقدم للأنشطة الممولة تمويلًا مشتركاً من الموارد الأساسية يعتبر صغيراً نسبياً وينبغي أن ينظر إليه بروح الشراكة والمبادئ "الثلاثية" الكامنة وراء ترتيبات تكاليف الدعم. وختاماً، يعتقد الصندوق أن هناك ما يبرر على نحو كاف المعدل الحالي لسداد تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي ونسبته ٧,٥ في المائة، وتضع هذه النسبة حداً للتأثيرات المناوئة على موارد الصندوق الأساسية. وسوف يواصل الصندوق إعادة النظر في معدل سداد تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي فضلاً عن مستوى ومضمون التنفيذ الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة للسكان. وسوف يقدم الصندوق تقريراً إلى المجلس التنفيذي عن الأثر، إن وجد، على تعبئة الموارد في إطار المعدل الجديد للدعم الإداري والتنفيذي.

رابعاً - التوصية

٢١ - توصي المديرية التنفيذية بأن يؤيد المجلس التنفيذي المعدل الموحد البالغ ٧,٥ في المائة لسداد تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي مقابل تنفيذ صندوق الأمم المتحدة للسكان لأنشطة الصناديق الاستثمارية الممولة تمويلًا مشتركًا.
